كيف توظِّف دولة قطر القانون الدولي في تطوير حلول قابلة للتطبيق في مجالات اللغة والتكنولوجيا والبيئة؟

في عالم سريع يتغير، يجب أن تتصدى الأبحاث للقضايا العالمية المُلِحة مع مراعاة الأولويات المحلية والوطنية. ومِن هذا المنطلق، تعالج آخر أبحاث الدكتورة دارينا صليبا، الحفاظ على التراث الثقافي، والمساواة التكنولوجية، والاستدامة البيئية، من خلال الدراسات القانونية التي تربط الأطر الدولية بالسياسات في الشرق الأوسط.



د. دارينا صليبا أبي شديد

أستاذ مساعد في القانون العام، كلية القانون
جامعة قطر

الحفاظ على التنوع اللغوي: عندما تعجز أُطر الحقوق الدولية

يُعد انقراض اللغات أزمة مُلحة، حيث تختفي لغة واحدة كل أسبوعين، آخذة معها المعرفة الثقافية. وتحذر اليونسكو من أن 3000 لغة قد تتلاشى قريبًا، بمعدل أسرع من انقراض الأنواع. تنظر القوانين الدولية بشكل أساسي إلى اللغة كأداة اتصال، وليس كتراث ثقافي، مما يوفر حماية ضعيفة. يقارن البحث المنشور في المجلة الدولية للملكية الثقافية الصادرة عن مطبعة جامعة كامبريدج (2025) بعنوان: «عندما لا تكفي الحقوق: الربط بين الأطر القانونية الدولية وحماية اللغات المهددة بالانقراض من خلال نماذج سياسات من الشرق الأوسط»، بين قطر ولبنان والمغرب، مما يُظهر استراتيجيات وطنية مختلفة. ويوفر القانون رقم 7 لسنة 2019 في دولة قطر إطارًا قويًا للحماية اللغوية، يعزز استخدام اللغة العربية، مع دعم التنوع من خلال المعاهدات الدولية. يساعد هذا النموذج اللغات المهددة ويوفر نموذجًا قابلاً للتطبيق عالميًا.



ضمان المساواة بين الجنسين في مستقبل قطر الرقمي

مع تقدم دولة قطر نحو تحقيق أهداف الرؤية الوطنية 2030، في التنويع الاقتصادي وتنمية المعرفة، يصبح ضمان استفادة جميع المواطنين من التقدم التكنولوجي أمرًا بالغ الأهمية. ويسلط البحث المنشور في مجلة الذكاء الاصطناعي والعلوم الإنسانية (2025) بعنوان: «الذكاء الاصطناعي وعدم المساواة بين الجنسين: استراتيجيات التخفيف ورؤى حوكمية من قطر»، الضوء على أهمية ضمان استفادة جميع المواطنين من التقدم التكنولوجي بشكلٍ متساو. وتظهر الدراسة أن أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تعزز التحيز القائم على النوع الاجتماعي، من خلال بيانات وتصورات نمطية، وتستعرض استراتيجيات للحد من التحيز، مثل موازنة البيانات، وضبط النماذج لتحقيق الإنصاف، وزيادة تمثيل الجنسين، ونمذجة التمييز الخفي. واقترحت الباحثة استراتيجية وطنية تتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030، تتبنى أفضل الممارسات لضمان الذكاء الاصطناعي الشامل، بما يدعم أهداف قطر في التكنولوجيا الرقمية والمساواة بين الجنسين.

الامتثال البيئي في العالم العربي: من الالتزامات إلى العمل

يُشكِّل تغير المناخ والتدهور البيئي تهديدات وجودية تتطلب عملاً عالميًا منسقًا. ومع ذلك، تظل الفجوة بين الاتفاقيات البيئية الدولية والامتثال الفعلي للدول شاسعة. يتناول البحث المنشور في المجلة الصينية للقانون البيئي (Brill 2025) بعنوان: «المسار الأخضر للدول العربية: التعامل مع التحديات والامتثال للاتفاقيات البيئية الدولية»، كيف تتنقل الدول العربية، بما في ذلك دولة قطر، في المشهد المعقد للقانون البيئي الدولي. وتستعرض الدراسة التزام الدول العربية بالاتفاقيات البيئية الرئيسية، مثل اتفاق باريس وبروتوكول كيوتو والأُطر الإقليمية، ولكن التنفيذ يواجه تحديات بسبب محدودية التمويل، وتضارب الأولويات، وفجوات القدرات، ومشكلات التنسيق. وتعد دولة قطر حالة بارزة في هذا السياق تمزج بين الاعتماد على الهيدروكربون والتنمية المستدامة عبر استراتيجيات مثل الاستثمارات في الطاقة المتجددة والتنويع الاقتصادي. ويتطلب النجاح إرادةً سياسية، تمويلاً، بناءَ قدرات، رصدًا، ومشاركة المجتمع المدني. تشمل المقترحات تحسين التنسيق، وأنظمة البيانات، والاستثمارات الخضراء، والتعليم، والتعاون الإقليمي. ويدعم البحث هدف دولة قطر في استدامة الموارد من خلال توضيح كيف تؤدي الأُطر القانونية والالتزامات الدولية إلى سياسات مناخية محلية فعَّالة بدعم الموارد والإرادة والقدرة.

التأثير الجماعي: تعزيز أولويات البحث في قطر

تعكس هذه المنشورات التزام جامعة قطر بمعالجة التحديات العالمية، من خلال أبحاث رصينة ومرتبطة بالسياق المحلي. وهي تدعم ركائز بحثية رئيسية: المجتمع، من خلال حماية التراث اللغوي وتعزيز المساواة بين الجنسين لتقوية التماسك الاجتماعي؛ والتكنولوجيا الرقمية، عبر تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي عادلة لضمان نمو رقمي منصف؛ واستدامة الموارد، بدعم الامتثال للالتزامات الدولية وتعزيز مسار التنمية المستدامة.